

دور الشرطة في مكافحة الجريمة في المدينة الجزائرية، دراسة سوسيولوجية تحليلية (باتنة أنموذجا) .

The role of the police in combating crime in the Algerian city, An analytical Sociological study (Batna as a model)

نورة برباق^{*}، ID جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، ber.bagd2050@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/04/08

تاريخ الإرسال: 2025/02/02

ملخص:

تعتبر المدن الجزائرية أوساطا حضرية تتعدد فيها الظواهر التي تهدد كياناتها، وذلك لطبيعتها المركبة والمعقدة، نذكر منها ظاهرة الجريمة التي تنتشر في مختلف مدن العالم والتي تسعى لمحاربتها والتقليل منها، ومن بينها مدينة باتنة التي تشهد هذه الظاهرة، وتسعى إلى مكافحتها بشتى الطرق والوسائل ومختلف الأجهزة الأمنية، كجهاز الشرطة الذي يمكن أن يساهم عن طريق تدخلاته المستمرة الوقائية والردعية في التقليل منها، ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن إبراز دور الشرطة في مكافحة هذه الظاهرة التي تهدد أمن وسلامة المجتمعات خاصة في الأوساط الحضرية المركبة والمعقدة التي تتسم بتباين الثقافات وتعدد الأجناس، والحجم الكبير للسكان، الشيء الذي يعرقل ويصعب من مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- بروز أهمية ودور الشرطة بمدينة باتنة في مكافحة الجريمة وقائيا وردعيا.
- ضرورة مشاركة كل أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة.
- تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والإعلام للتخفيف من الجرائم.
- الكلمات المفتاحية:** الدور، الشرطة، المدينة، الجريمة، الضحية .

^{*} المؤلف المرسل ID (https://orcid.org/0009-0007-0763-0864)

Abstract:

Algerian cities face numerous challenges to their stability, often influenced by their complex and multifaceted nature. Among these challenges is crime, a widespread issue in urban areas globally, and one that requires constant efforts to address. The city of Batna, like many others, is not immune to this problem. To combat crime, Batna employs various strategies and relies heavily on its security apparatuses, particularly the police force, which plays a vital role. By implementing ongoing preventive and deterrent measures, the police help to curb criminal activities and enhance community safety. This study explores the critical role of the police in addressing crime, a persistent threat to public safety and societal stability. It also considers the unique challenges posed by Batna's urban context, including its cultural diversity, ethnic variety, and high population density-factors that often complicate efforts to combat crime effectively.

The study concluded the following:

- The police in Batna hold a central position in crime prevention and deterrence, making their role indispensable.
- The active participation of society as a whole is essential in tackling crime and fostering a safer environment.
- Social institutions and media play an influential role in reducing crime by promoting positive societal values and awareness.

Keywords: The role, police, City, Crime, mThe victi.

مقدمة:

إن الجريمة ظاهرة خطيرة ملازمة لكل المجتمعات تساهم فيها ظروف مختلفة اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها، فهي تهدد أمن وسلامة الإنسان لذلك وجب توفير الطرق والأساليب الوقائية للتصدي لها وخاصة في الأوساط الحضرية التي باتت مسرحا لمختلف الجرائم نظرا لعدم تجانسها وكبر حجمها واختلاط ثقافتها، ومن خلال الأجهزة الأمنية يتم التدخل بالطرق الوقائية والردعية رغم صعوبة هذه الظاهرة.

إن الأمن والاستقرار من دعائم استمرار البناء الاجتماعي، وجهاز الشرطة من بين الوسائل التي تحافظ عليهما، من خلال تعاونه مع أفراد المجتمع، ونظرا لكون المدينة مجالا واسعا يؤدي إلى

حدوث الظواهر الخطيرة كالسرقة والمخدرات وغيرها، كان لابد من توفير أجهزة أمنية كجهاز الشرطة للتصدي للجريمة والوقاية منها من خلال النشاطات التي يقوم بها:

والسؤال الرئيس: ما هو دور الشرطة في مكافحة الجريمة؟

اندرجت ضمنه التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يكفي دور الشرطة في التصدي للجريمة دون مساندة؟

- كيف يمكن للمشاركة المجتمعية أن تساهم مع أجهزة الشرطة لمكافحة الجريمة؟

- إلى ماذا يعود عدم التحكم في نسبة الجرائم في مدينة باتنة؟

تضمنت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الأساسية:

- للأمن الحضري دور مهم في مكافحة الجريمة.

الفرضيات الفرعية:

- لا يكفي دور الشرطة للتصدي للجريمة.

- اللامبالاة وعدم الإبلاغ عن الجريمة تساهم في انتشار الجريمة.

- المشاركة المجتمعية مع الأمن الحضري تساهم في مكافحة الجريمة.

وللدراسة أهمية تتجسد في:

- دراسة المشكلات التي تهدد أمن وسلامة الإنسان، وكذلك مساعدة الجهات والمؤسسات المعنية في تشخيص وعلاج المشاكل الأمنية.

- إبراز دور الشرطة في مكافحة الجريمة.

- إبراز الأساليب والوسائل المعتمدة من طرف الشرطة لمكافحة الجريمة، وما إذا كان دورها كاف لمكافحةها.

- تحليل بيانات الجريمة في مدينة باتنة.

- التوعية بضرورة التصدي للجريمة وانعكاسها السلبي على استقرار المجتمع.

وتهدف الدراسة إلى: الكشف عن دور الشرطة في مكافحة الجريمة في الوسط الحضري،

هذا الذي يعد مجالا واسعا، ويتميز بالحجم الكبير لعدد السكان.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المناسب لوصف هذه الظاهرة وتحليلها والوصول إلى نتائج دقيقة، وذلك عن طريق الحصول على الوثائق التي تخص الاحصائيات والتي تم الحصول عليها من طرف الأمن الحضري لولاية باتنة وتتعلق ببعض الجرائم المنتشرة في هذه المدينة وتدخلات الشرطة الوقائية والردعية لمكافحتها.

1. مفاهيم الدراسة:

1.1. تعريف الدور:

عبارة عن العديد من السلوكيات والأفعال المتعلقة بمركز اجتماعي معين، يتسم بالاستمرارية والثبات، ويمكن التنبؤ به يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات المجتمع الذي تحدث في نطاقه، موجه نحو تحقيق غايات وأهداف وتوقعات معينة داخل النسق الاجتماعي، ويتضمن اتفاق الجهد والطاقة، ويرتبط ذلك بما يمكن أن تحققه شبكات التواصل الاجتماعي من تعظيم المشاركة السياسية للشباب. (شريف، 2017، ص: 32)

2.1. مفهوم الشرطة:

تعد الشرطة المؤسسة الأقرب اتصالاً بالجمهور، وهي رمز لقوة المجتمع وإزادته في أن يحمي نفسه، وأفراده من الأخطار التي يمكن أن تهدده، ومفهوم الشرطة أصبح مرادفاً للحماية والمساعدة، فالمواطن يأمن في منزله وعمله مما يمكن أن يلحق به من أذى، لا بقوته الذاتية، إذ يمكن أن تكون ضعيفة تجاه من يريد به شراً، ولكن بالقوة التي تمثلها الشرطة، ولا ضرر إن اعتمدت الشرطة بعض الشعارات التي توجي بهذه الوظيفة السامية في حياة المجتمعات عندما تعرف نفسها بأنها (العين الساهرة)، فالشرطة هي أقدم صور الحماية التي يوفرها المجتمع للفرد. (الفق، الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، 2003، صفحة 9).

3.1. مفهوم المدينة:

إن الحديث عن المدينة، نجده في التراث الاجتماعي للفلاسفة والمفكرين من زمن الحضارة اليونانية إلى عصر الثورة الصناعية، ونجد الفلاسفة ومن ضمنهم أفلاطون يرون أن نشأة المدينة سببها الرئيس هو عجز الفرد عن سد احتياجاته بنفسه، وللضرورة اجتمع شركاء متعاونون في مكان واحد، وشكلوا مجتمعاً يسمى Polis أي مدينة.

صيغت تعريفات معاصرة للمدينة لا تقتصر على بناء مادي عمراني، أو مجال حضري فقط، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها وحدة ذات أبعاد أساسية ثلاثة متداخلة، ويستمد كل مكون من هذه المكونات الثلاثة دلالاته التفسيرية في اتحادها وارتباطه مع المكونين الآخرين، البعد المكاني البعد الإيكولوجي، والبعد السوسولوجي، وهذا الذي يصبو النظرة الكلاسيكية تجاه المدينة التي تعتبرها إطاراً بشرياً ومادياً وعمرانياً وإطاراً تنظيمياً واجتماعياً، ويتشكل من خلال التساند بين هذه الأطر نسج حضري يساهم ويؤثر في تشكل نوعية الحياة بالمدينة.

4.1. تعريف الجريمة:

ليس من اليسير أن نعرف الجريمة، كما يتبادر إلى الذهن أن نعرف مصطلح "الجريمة" بشكل ثابت وقاطع ودقيق يمكن الاعتماد عليه من الناحيتين العلمية والعملية، وتبعاً لذلك يختلف تعريفها باختلاف الزمان والمكان، فكم من أفعال تعتبرها بعض الدول أفعالاً عادية وتعتبرها دول أخرى جريمة أو أفعالاً شاذة، ومثال ذلك إذا شوهد شاب وفتاة متعانقان على قارعة الطريق فقد يعتبر سلوكها هذا شاذاً وفعلًا فاضحاً يعاقب عليه القانون في مجتمع ما، في حين قد يحدث هذا تحت بصر رجل الشرطة في مجتمع آخر فلا يحرك له ساكناً. (رشوان، 2005، صفحة 5)

كثير قد أشار إلى عدم وجود تعريف مرض للجريمة لأنها تتغير دائماً، و المجتمع يتغير باستمرار، فما كان يعتبر عدم امتثال بالأمس قد يتحول اليوم إلى معيار، وقد يتحول غداً إلى انحراف، فاستحداث جرائم جديدة يتم بسبب الحاجة إلى تنظيم المجتمع الذي يستمر تعقيداً نظراً لوجود فرص وأساليب جديدة لانتهاك القانون. (الصالح، 2002، صفحة 70).

-الجريمة لغة:

هي الفعل الذي يتطلب عقاباً ويوجب ملاماً وأصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، والجرم الذنب وتعني الكسب المكروه وغير المستحسن. وبالتالي فإن الجريمة لغوياً تعني الأمر الذي لا يستحسن ويستهن. وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه ومستمر فيه لا يحاول تركه. (عباس، 2016، صفحة 31).

-الجريمة عند علماء المسلمين:

يعد هذا التعريف الأقدم وللفقهاء دور في البحوث المتعلقة بالجريمة، بل وسبقوا الثورات الإصلاحية في هذا الميدان في عدة أمور وأشهر تعريفاً للجريمة، حيث ذكر الإمام الماوردي في السياسة الشرعية على أنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز، ويفهم من هذا التعريف ما يلي: أن الفعل المجرم محرم في الشرع، وعليه فلا يصدق اسم الجريمة على الأفعال المباحة بالنص أو بالأصل.

-الجريمة عند علماء الاجتماع والأخلاق:

يرتبط تعريف الجريمة بمخالفة القيم التي استقرت في وجدان الجماعة، فكل سلوك خالف هذه القيم هو جريمة، كما يربطها كذلك بمصالح الجماعة الأساسية، ويكون مناط تكليف الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس بكونه منصوص عليه في نص تشريعي وإنما بمبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود الجماعة.

-الجريمة في علم الإجرام:

هي كل قول أو فعل أو امتناع عن واجب يؤدي إلى إيذاء النفس أو المال أو المشاعر بغير حق. (رحماني، 2006، الصفحات 11- 16).

-الجريمة في المنظور القانوني:

كل سلوك بشري اختياري ضار بالمجتمع وضع له قانون العقوبات جزاء، وفكرة الجزاء أو المقابل الجنائي هو المميز الأساسي للجريمة، ويبرز " جارو " في تعريفه عنصر العقاب في الجريمة بقوله: " هي فعل يفرض له القانون عقابا ". (إبراهيم، 2017، صفحة 44).

ويكشف التعريف القانوني للجريمة، أن الفعل الاجرامي هو الفعل أو المنع المحظور عن طريق القانون الذي يتطلب توقيع العقوبة المقررة له في قانون العقوبات، وعلى الرغم من أن العقوبة القانونية لها أهداف متعددة مثل الردع والجزاء وإعادة التأهيل، والإصلاح، ومنع المجرم من ارتكاب الجريمة، إلا أن الهدف الأساسي للعقاب هو ضبط السلوك الاجرامي، والعمل على انخفاض معدلات الجريمة في المجتمع. (لطفي، 2008، صفحة 16).

ومما سبق يمكن القول بأن الجريمة هي كل سلوك أو فعل يضر بالفرد أو بالمجتمع وهذا السلوك مخالف للقيم والمعايير الاجتماعية، كما أنه فعل غير شرعي نهى عنه الدين الإسلامي، يرتكبه الإنسان لوحده أو مع غيره، ويعاقب عليه، قد يكون العقاب معنويا كالعداوة والكره والبغضاء بين الجاني والذي ارتكب عليه الفعل الإجرامي وبين الأقارب ويتسبب في تفكك العلاقات الاجتماعية، وقد يكون العقاب قانونيا، أو ماديا كدفع الدية للمجني عليه أو لأهله وقد تؤدي الجريمة أحيانا إلى سلوكيات إجرامية أخرى بهدف الانتقام.

5.1. مفهوم الضحية:

ورد تعريف الضحية في المادتين 1 و2 من إعلان الجمعية العامة، حيث جاء في المادة 1 منه " أنه يقصد بمصطلح الضحايا الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فرديا أو جماعيا، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة " كما ورد في المادة 2 أنه " يمكن اعتبار شخص ما ضحية بمقتضى هذا الإعلان بصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل قد عرف أو قبض عليه أو قوضي أو أدين، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بينه وبين الضحية، ويشمل مصطلح الضحية أيضا، حسب الاقتضاء العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو معاليها المباشرين والأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محتهم أو لمنع الإيذاء". (بوسماحة، 2008، صفحة 10).

2. مخاطر الجريمة:

1.2. المخاطر والتكاليف الاقتصادية:

تسبب الجريمة خسارة مادية كبيرة بالنسبة للفرد المجرم نفسه فالقبض عليه وإيداعه السجن يترتب عليه فقدان عمله وفقدان الدخل، ويتضاعف مقدار الفاقد بزيادة مدة العقوبة، وأيضاً هناك خسارة غير منظورة تتمثل في رفض المجتمع أو عدم رغبته في تشغيل أبناء الشخص المجرم، وبعد الإفراج عنه يصفونه بالمجرم وهذا ما يقلل من إمكانية حصوله على عمل، وهناك جرائم قد لا يقبض على فاعلها مثل جريمة تعاطي المخدرات فخسارته مضاعفة فهو ينفق هذه الأموال دون عائد، كما أن بعض الجرائم التقليدية تسبب خسائر مالية كبيرة في شكل تكاليف استهلاكية مثل الخسائر التي تتحملها المحلات التجارية نتيجة لاختلاسات الموظفين وسرقاتهم، وتظهر هذه التكاليف في صورة أموال تصرف على الأجهزة التي تعيق سارقي المحلات عن ارتكاب السرقة أو تكشف عنهم وتقبض عليهم، فكل هذه التكاليف يتحملها المستهلك وحده عادة.

2.2. المخاطر أو الآثار الجسدية للجريمة:

تتمثل هذه المخاطر في ضرب المجني عليه أو جرحه أو إصابته بعاهة مستديمة أو إصابته بمرض لا يبرأ منه عقب الاعتداء عليه أو عجزه الكلي أو الجزئي عن العمل، ويلحق بهذا كله الوفاة المترتبة عن الاعتداء، ضف إلى ذلك الاضطرابات العقلية والعصبية الناجمة عن الجريمة مثلاً جريمة الاغتصاب لها آثار جسدية، فقبل حدوث الإيلاج قد يمارس المعتصب أفعال ضرب وجرح على جسد الضحية كي ترضخ لرغبته، ثم إن عملية الإيلاج قد تسبب آلام جسدية مبرحة في الفرج أو مجموع الأعضاء التناسلية الخارجية للمرأة، وإذا حدثت مقاومة فإنه يترتب عليها رضوض وكدمات في الجسم، وقد يترتب عن الاغتصاب أمراض تناسلية، وقد ينتج عن كل ذلك ترك لدى الضحية ذكريات مؤلمة.

3.2. المخاطر أو الآثار النفسية والاجتماعية:

بالنسبة للجاني فإن الفعل الإجرامي يمارس آثاراً نفسية سيئة في حالة القبض عليه أو في حالة الإفراج عنه بعد انقضاء مدة العقوبة، فقد يندم على جرمه ويؤدي به الندم إلى عذاب الضمير، ويصاب بالكآبة نتيجة نبذ المجتمع له قد يصاب بمرض نفسي، ووصم الجاني بالانحراف والإجرام قد يؤثر على أسرته فتضطرب الحياة الاجتماعية للأسرة وتصاب علاقتها بالوهن والضعف وهذه العلاقات الواهنة أو المتفككة قد تؤدي بأفراد الأسرة إلى سلوك طريق الجريمة، فالجريمة تهدد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص وتعرض كيانهم المعنوي لخطر لا يمكن تفاديه، وينعكس هذا الخوف والقلق على سلوك الإنسان وتعامله مع أقرانه، فيتقلص هذا التعامل ويصبح أكثر فردية

وأناية مما يضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساسا على الثقة والاطمئنان للغير، وكثرة الحذر والخوف تؤدي إلى كراهية بين المواطنين وعواقبها تكون زيادة في تفكك المجتمع وانحلالا في المبادئ الأخلاقية. (الفق، الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، 2003، الصفحات 13-18).

3. أنواع الجرائم:

تتنوع الأفعال الاجرامية التي ترتكب وتختلف بتعدد المجتمعات، وتقسم الجرائم وفقا لخطورتها وجسامتها إلى ثلاثة أنواع، حسب العقوبة المقررة لكل نوع منها، وهذا التقسيم ليس ثابتا دائما، ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان، وهي كما يلي:

1.3 المخالفات: Contraventions وتعد من أبسط أنواع الجرائم، وقد تصل العقوبة في جرائم المخالفات إلى الغرامات المالية البسيطة.

2.3 الجنح: Misdemeanors الجنايات لا تختلف عن الجنح من حيث خطورة الفعل بالرغم من أن الرأي الشائع ينظر إلى الجنح على أنها أخف وطأة من الجنايات.

3.3 الجنايات: Felonies وتعتبر أشد وأخطر أنواع الجرائم، وقد تصل العقوبة في هذا النوع من الجرائم إلى حد الإعدام.

وتصنف الجرائم من حيث طبيعة السلوك الاجرامي إلى ما يأتي:

- جرائم إيجابية: وهي كل فعل إجرامي مخالف للقانون كالقتل والاعتصاب والسرقة والمخدرات وغيرها.

- جرائم سلبية: وهي الامتناع عن القيام بفعل يفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم، أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص.

- جرائم وقتية: هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت معين وينتهي بمجرد ارتكابه مثل القتل والتزوير.

- جرائم مستمرة: هي التي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل خطف الأطفال أو سرقة تيار كهربائي أو مائي.

- جرائم عمدية: وهي التي يتوافر فيها القصد الجنائي كالقتل الخطأ، والاصابة الخطأ.

وهناك أنواع من جرائم العصر الحديثة منها:

-الجرائم الالكترونية: وتعد من أسرع الجرائم تطورا في العالم، وهذا ما جعل أمن المعلومات في الأنترنت ومكافحة الجريمة الالكترونية يتطور بشكل كبير مع تطور الجريمة الالكترونية. وهي متنوعة

منها: السب والقذف، اختلاس الأموال، سرقة البطاقات الانتمائية، إنشاء مواقع إرهابية، التشهير بالأشخاص وغيرها. (الهوارنة، عالم المخدرات والجريمة بين الوقاية والعلاج، 2018، الصفحات 83-85).

وتتنوع الجرائم من الناحية الاجتماعية حيث نجد سبعة أنواع:

أ / جرائم ضد الممتلكات، كالسرقة وتسميم الماشية، والحريق العمد.

ب / جرائم ضد الأفراد كالضرب والقتل.

ج / جرائم ضد النظام العام، كإشاعة الفوضى والتخريب وجرائم أمن الدولة.

د / جرائم ضد الأسرة، كإهمال الأطفال والخيانة الزوجية.

هـ / جرائم ضد الدين، مثل الاعتداء على أماكن العبادة التي تعد مقدسات.

و / جرائم ضد الأخلاق، مثل الجرائم التي تمس الحياء في الأماكن العامة.

ز / جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع، كالصيد في غير موسمه أو صيد طيور حرم صيدها في غير الأوقات المحددة، تبديد ثروات المجتمع. (الساعاتي، 1983، صفحة 23، 24).

4. / مكافحة الجريمة:

صارت مكافحة الجريمة من أولويات الحكومات والدول، حيث دعت الأمم المتحدة لعقد المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجريمة المنعقد سنة 1955 في جنيف، وكذلك المؤتمر الدولي الثاني المنعقد سنة 1960 بلندن، حيث أشارت الإحصائيات إلى الاهتمام الزائد من قبل الدول لمكافحة الجريمة، الذي يشمل ثلاث مجالات وهي:

المجال الأول: يخص التنبؤ بالسلوك الاجرامي والوقاية من الجريمة، أي منع قيام الشخصية المنحرفة الاجرامية، فالوقاية من القتل مثلا منع تكون شخصية القاتل من أن تتكون، وكان علماء الاجرام يركزون أساسا على المنع والردع في البداية، بينما الآن يركزون على الوقاية من الجريمة، حيث تبين لهم أنه لا سبيل إلى الوقاية من الجريمة ومنع الشخصيات الاجرامية من أن تتكون إلا بالتنبؤ بالسلوك الاجرامي، فالوقاية بمعناها الدقيق هي من اختصاص ومسؤولية " علماء النفس وعلماء الاجتماع ".

المجال الثاني: يشمل المنع ويقصد به اتخاذ كل الإجراءات لعدم تسهيل ارتكاب الجريمة وعرقلتها، ولكن موانع أو صعوبات خارجية تحول دون ذلك، والمنع من اختصاص ومسؤولية " الشرطة ".

المجال الثالث: يحتوي الردع ويشمل المجالين الأول والثاني، أي أن الردع فيه معنى الوقاية ومنع المنع في الوقت نفسه، ويقصد بالردع هو التخويف والترهيب من الإقدام على ارتكاب الجريمة خوفا من العقاب والمسؤولية القانونية، والردع من اختصاص ومسؤولية " رجال القانون ".

6. التنبؤ بالسلوك الاجرامي:

حيث أن معرفة سمات وصفات وخصائص الشخصية الاجرامية، يعتبر من المرتكزات الرئيسية للتنبؤ بالسلوك الاجرامي، ويؤكد علماء النفس أنه إذا كان بعض الأشخاص أكثر قابلية لأن يصبحوا مجرمين، فيمكن أن تصمم مقاييس للشخصية يمكنها التنبؤ بالسلوك والأفعال الاجرامية مستقبلا، وعندما تتوفر مثل هذه المقاييس للخصائص التي تؤدي إلى الجريمة حينها يمكن توجيه الأشخاص بعيدا عن سلوك الجريمة، وعلى أساس مقاييس التنبؤ يمكن تحديد المجرمين المحتملين قبل أن يصبحوا مجرمين فعلا. (الهوارنة، عالم المخدرات والجريمة بين الوقاية والعلاج، 2018، صفحة 78، 79).

7. واقع الجريمة في مدينة باتنة ودور الشرطة في مكافحتها:

للتعرف على واقع الجريمة في مدينة باتنة وأهم النشاطات الردعية والوقائية التي تقوم بها أجهزة الشرطة في مجال مكافحتها اعتمدت الدراسة على احصائيات تم الحصول عليها من طرف الأمن الحضري لولاية باتنة لسنتي 2017/2018، التي توضح لنا بعض الجرائم المنتشرة في هذه المدينة ومقارنة نسبها خلال السنتين من أجل الوصول إلى الكشف عن دور الشرطة في مكافحتها، والعوامل المؤدية إليها وأهم الحلول والمقترحات للتصدي لهذه الظاهرة التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها.

1.7. التعريف بميدان الدراسة:

تعتبر مدينة باتنة من أهم الأقطاب الحضرية بالولاية، نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يعتبر ملتقى لأهم الطرق والمحاور الرئيسية والإدارية والوظيفية، وذلك لتركز مختلف الهياكل والتجهيزات الكبرى، وبحكم موقعها بقلب الأوراس، وباعتبارها همزة وصل بين الصحراء والهضاب العليا للشرق الجزائري، ورثت مدينة باتنة تاريخا حضاريا عريقا، حيث تعاقبت عليها عدة حضارات بدءا بالحضارة النوميدية والحضارة الرومانية، حيث بقيت فيها حتى القرن الرابع بعد الميلاد، كما شهدت تطورا عمرانيا كبيرا وذلك بتشديد عدة مدن ك: "لومباريس" سنة 81م و "تاموقادي" المعروفة بتمقاد، بعد ذلك احتلها الونداليون سنة 431م إلى غاية 534م ثم قدم إليها البيزنطيون، إلى أن جاء الفتح الإسلامي على يد عقبة بن نافع سنة 669م، ثم خضعت المنطقة في عهد الأتراك سنة 1585م لبאי قسنطينة، ثم غزاها الفرنسيون سنة 1884م، وبعد الاستقلال أصبح لولاية باتنة مركزا ووظيفة اقتصادية واجتماعية، حيث جرى تقسيم إداري سنة 1974م، وتم تعيين الحدود الإدارية وتكوين ولاية باتنة. (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، المرحلة النهائية، 2016،، صفحة 7).

2.7. نشاطات جهاز الشرطة في مدينة باتنة:

أ / نشاطات المصلحة الولائية للأمن العمومي في مجال مكافحة الجريمة بالوسط الحضري خلال سنتي 2018/2017

الجدول رقم 01: يمثل النشاطات الردعية في مجال حركة المرور وأمن الطرقات.

الشهر	النشاطات			
	جنح المرور	جنح التنسيق	الغرامات الجزافية	الوضع في الحظيرة
2017	1710	692	21132	564
2018	1667	563	26492	599

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

الجدول أعلاه يوضح الدور القمعي لمكافحة الجريمة في مجال حركة المرور وأمن الطرقات، حيث سجلت جنح المرور 1710 جنحة، و جنح التنسيق 692 جنحة والغرامات المالية 21132، أما بالنسبة للمركبات التي وضعت في الحظيرة 564 مركبة، وسحبت 4301 رخصة في سنة 2017م أما في سنة 2018 فقد سجل انخفاضاً في جنح المرور والتي وصلت إلى 1667 جنحة، و جنح التنسيق 563 جنحة، بينما سجل ارتفاعاً في الغرامات المالية حيث وصل إلى 26492 غرامة، وازداد عدد المركبات التي وضعت في الحظيرة إلى 599 مركبة، وبلغت رخص السياقة التي سحبت من المواطنين 4446 رخصة.

من خلال البيانات يتضح لنا أن رجال الشرطة يبذلون مجهودات معتبرة في مجال أمن الطرقات وتأمين حركة المرور من أجل سلامة أفراد المجتمع ولكن الخلل يكمن في نقص الثقافة المرورية لدى المواطنين وعدم احترام قوانين المرور، وارتفاع الجرائم أو نقصها لا يعود إلى تقصير رجال الأمن الحضري في أدوارهم بل إلى أفراد المجتمع في حد ذاتهم سواء السائقين أو الراجلين.

*الحصيلة المسجلة في مجال حوادث المرور:

الجدول رقم 02: يمثل عدد الحوادث والضحايا لسنة 2017.

التعيين	عدد الجرحى				عدد القتلى			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	بالغون	قصر	بالغات	قاصرات	بالغون	قصر	بالغات	قاصرات
عدد الحوادث المسجلة	285	165	80	58	13	09	01	00
	450		138		22		01	
			588		23			
							474	

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

يبين الجدول أعلاه الحصيلة المسجلة في مجال حوادث المرور لسنة 2017، حيث بلغ عدد الحوادث المسجلة 474 حادث، وكان عدد الجرحى 588 جريح، منهم 450 ذكور، 285 من البالغين،

165 من القصر، أما الإناث سجل 138 حالة، منهن 80 من البالغات، و 58 من القاصرات، أما عدد القتلى كان 23 قتل منهم 22 من الذكور، 13 من البالغين، و 9 من القصر وأنثى واحدة بالغة. الجدول رقم 03: يمثل عدد الحوادث والضحايا لسنة 2018

عدد القتلى				عدد الجرحى				التعيين
إناث		ذكور		إناث		ذكور		
قاصرات	بالغات	قصر	بالغون	قاصرات	بالغات	قصر	بالغون	
02	00	08	15	60	59	149	254	
02		23		119		403		عدد الحوادث المسجلة
25				522				
								430

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

يبين الجدول أعلاه الحصيلة المسجلة في مجال حوادث المرور لسنة 2018، حيث بلغ عدد الحوادث المسجلة 430 حادث، حيث كان عدد الجرحى 522 جريح، منهم 403 ذكور، 254 من البالغين، 149 من القصر، أما الإناث سجل 119 حالة، منهن 59 من البالغات، و 60 من القاصرات، أما عدد القتلى كان 25 قتل منهم 23 من الذكور، 15 من البالغين، و 8 من القصر وقاصرتان.

يتضح لنا من الجدولين أعلاه لسنتي 2018/2017 أن هناك انخفاض في عدد الجرحى في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 وهذا يدل على أن الشرطة تقوم بدورها على أكمل وجه، أما عدد القتلى نلاحظ نفس العدد تقريبا، وارتفاع الحوادث لا يقلل من دور الشرطة في أداء مهامها ولكن الأسباب الحقيقية تعود إلى المواطن نفسه بسبب عدم احترام قوانين المرور أو إلى عدم تفقد المركبات قبل استعمالها أو بسبب نقص الثقافة المرورية لدى أفراد المجتمع سواء الراجلين أو السائقين، وأيضا نجد أن سبب الحوادث يعود إلى الازدحام الشديد الذي لا يتوافق مع تخطيط المدينة بسبب التزايد الهائل للمركبات دون أن يصاحب ذلك تحسين وتنمية طرق النقل والمواصلات.

ب / نشاطات المصلحة الولائية للأمن العمومي في مجال مكافحة الجريمة بالوسط الحضري خلال سنتي 2017/2018 م

* الحصيلة المسجلة في مجال محاربة الجريمة في الطريق العام

الجدول رقم 04: يمثل عدد التدخلات في مجال التعدي على الأشخاص والممتلكات

الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة	عدد التدخلات	
284	293	سنة 2017
286	332	سنة 2018

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

من خلال الجدول يتبين لنا عدد التدخلات المسجلة في مجال التعدي على الأشخاص والممتلكات لسنة 2017، حيث كان عدد الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة 284 شخص، وفي

سنة 2018 كانت عدد التدخلات 332 تدخل أما عدد الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة 286 شخص، وما نلاحظه ارتفاع عدد التدخلات في هذا المجال مما زاد من ارتفاع عدد المحولين إلى مراكز الشرطة، وهذا ما يدل على أهمية رجال الشرطة في توفير الأمن والأمان للأشخاص والممتلكات.

الجدول رقم 05: يمثل عدد التدخلات في مجال محاربة المخدرات في الطريق العام

الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة	الكمية المحجوزة	عدد التدخلات	
53	2829 قرص مهلوس 480.18 غ مخدرات	39	سنة 2017
44	586 أقراص + 04 سجائر ملفوفة + 2418.23 غ مخدرات	37	سنة 2018

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

والجدول أعلاه يوضح لنا النشاطات التي قام بها رجال الشرطة في مجال محاربة المخدرات في الطريق العام، حيث بلغ عدد التدخلات في سنة 2017 م 39 تدخل، وكانت الكمية المحجوزة من الأقراص المهلوسة 2829 قرص مهلوس، و 480.18 غ مخدرات، وحول 53 شخص إلى مراكز الشرطة أما في سنة 2018 سجل 37 تدخل، وكانت الكمية المحجوزة من الأقراص المهلوسة 586 قرص و 04 سجائر ملفوفة و 2418.23 غ مخدرات وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه من الصعب التحكم في ارتفاع أو انخفاض عدد الجرائم في الوسط الحضري المعقد الذي يمتاز باختلاط الثقافات.

الجدول رقم 06: يمثل عدد التدخلات في مجال انتهاك الآداب العامة في الطريق العام:

الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة	عدد التدخلات	
22	13	سنة 2017 م
03	03	سنة 2018 م

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد التدخلات في مجال انتهاك الآداب العامة في الطريق العام خلال سنة 2017، 13 تدخل، حيث حول إلى مراكز الشرطة 22 شخص، بينما انخفض عدد التدخلات في سنة 2018 إلى 03 تدخلات، وحول على مراكز الشرطة 03 أشخاص، وهذا نتيجة لنقص الجرائم في هذا المجال خلال سنة 2018 مقارنة مع 2017 م.

الجدول رقم 07: يمثل عدد التدخلات في مجال أعمال العنف في الأماكن العمومية:

الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة	عدد التدخلات	
171	106	سنة 2017 م
164	109	سنة 2018 م

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

توضح البيانات أعلاه أن عدد التدخلات في مجال العنف في الأماكن العمومية خلال سنة 2017م كان 106 تدخل ، كما حول إلى مراكز الشرطة 171 شخص، أما خلال سنة 2018م كان عدد التدخلات المسجلة 109 تدخل، وحول إلى مراكز الشرطة 164 شخص، والشئ الإيجابي أن عدد التدخلات ارتفع في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 أما الأشخاص المحولون إلى مراكز الشرطة قد نقص، وهنا يتضح دور الشرطة في التخفيف من الجرائم في هذا المجال.

الجدول رقم 08: يمثل عدد التدخلات في مجال المخالفات والاعتداءات المتعلقة بالكلاب الشرسة لسنة 2017م.

الكلاب المحجوزة	الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة	عدد التدخلات	
/	04	02	الاعتداءات بالكلاب (م 441 مكرر ق.ع)
/	/	/	حيازة الكلاب المحضورة
02	09	08	عضات الكلاب
عدد الكلاب المقضي عليها	/	عدد العمليات المنجزة مع الشركاء	القضاء على الكلاب المتشردة
983	/	135	

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

من خلال الإحصاءات في الجدول أعلاه في مجال المخالفات والاعتداءات المتعلقة بالكلاب الشرسة لسنة 2017م كان عدد التدخلات 02 تدخل فيما يخص الاعتداءات بالكلاب (م 441 مكرر ق.ع)، حيث حول شخصين إلى مراكز الشرطة، ولم يسجل أي تدخل فيما يخص حيازة الكلاب المحضورة ، بينما سجل عدد التدخلات فيما يخص عضات الكلاب 08 تدخلات، وحول 09 أشخاص إلى مراكز الشرطة، وكان عدد الكلاب المحجوزة 02، أما القضاء على الكلاب المتشردة كان عدد العمليات المنجزة مع الشركاء 135 عملية ، أما عدد الكلاب التي قضى عليها 983 كلب.

الجدول رقم 09: يمثل عدد التدخلات في مجال المخالفات والاعتداءات المتعلقة بالكلاب الشرسة لسنة 2018.

الكلاب المحجوزة	الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة	عدد التدخلات	
02	03	02	الاعتداءات بالكلاب (م 441 مكرر ق.ع)
/	/	/	حيازة الكلاب المحضورة
/	05	12	عضات الكلاب
عدد الكلاب المقضي عليها	/	عدد العمليات المنجزة مع الشرطة	القضاء على الكلاب المتشردة
511	///	72	

المصدر: المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة

من خلال الجدول أعلاه الذي يخص المخالفات والاعتداءات المتعلقة بالكلاب الشرسة لسنة 2018م كان عدد التدخلات 02 تدخل فيما يخص الاعتداءات بالكلاب (م 441 مكرر ق.ع)، حيث حول ثلاثة أشخاص إلى مراكز الشرطة، ولم يسجل أي تدخل فيما يخص حيازة الكلاب المحظورة، بينما سجل عدد التدخلات فيما يخص عضات الكلاب 12 تدخلات، وحول 05 أشخاص إلى مراكز الشرطة، ولم يسجل أي عدد فيما يخص الكلاب المحظورة، أما القضاء على الكلاب المتشردة كان عدد العمليات المنجزة مع الشركاء 72 عملية، أما عدد الكلاب التي قضي عليها 511 كلب.

من خلال الجدولين أعلاه لسنتي 2017م / 2018م يتضح لنا أن هناك انخفاض في عدد العمليات المنجزة مع الشركاء للقضاء على الكلاب المتشردة، وفي عدد الكلاب التي قضي عليها في سنة 2018م أما التدخلات فيما يخص عضات الكلاب فقد ارتفعت في سنة 2018م مقارنة بسنة 2017م، وهذا يعود إلى نقص الاعتداءات بواسطة الكلاب في الأماكن العمومية.

ج / الاحصائيات المتعلقة بالنشاطات التحسيسية والتوعوية الخاصة بمكافحة الجرائم لسنتي 2018/2017.

الجدول رقم 10: يمثل النشاطات التحسيسية والتوعوية لمكافحة الجرائم خلال: 2018/2017

التعيين	سنة 2017	سنة 2018
محاضرات ودروس توعية التي نظمها أمن الولاية لفائدة شرائح المجتمع	270	206
الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة المنظمة من طرف أمن الولاية	56	45
نشاطات أمن الولاية بالشراكة مع الغير	120	116
الحصص الإذاعية التي تم تنشيطها من قبل إدارات أمن الولاية بالشراكة مع المجتمع المدني	82	120

المصدر: خلية الإعلام والاتصال والعلاقات العامة بأمن ولاية باتنة

يتضح من خلال الجول السابق أن أمن ولاية باتنة قام بعدة نشاطات تحسيسية وتوعوية خاصة بمكافحة الجرائم لسنتي 2017م، 2018م ففي سنة 2017م نظم أمن الولاية محاضرات ودروس توعية لفائدة شرائح المجتمع حيث وصلت إلى 270 محاضرة، ونظم أيضا الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة، حيث وصل عددها 56، أما نشاطات أمن الولاية بالشراكة مع الغير وصلت إلى 120 نشاط، والحصص الإذاعية التي تم تنشيطها من قبل إدارات أمن الولاية بالشراكة مع المجتمع المدني وصلت إلى 82 حصة.

أما في سنة 2018م: كانت المحاضرات والدروس التوعوية التي نظمها أمن الولاية لفائدة شرائح المجتمع وصلت إلى 206 محاضرة، ووصلت الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة 45، أما نشاطات أمن الولاية بالشراكة مع الغير وصلت إلى 116 نشاط، والحصص الإذاعية التي تم تنشيطها من قبل إدارات أمن الولاية بالشراكة مع المجتمع المدني وصلت إلى 120 حصة.

ومن خلال الجدول نلاحظ انخفاض في النشاطات المنظمة من طرف أمن ولاية باتنة في سنة 2018م مقارنة بسنة 2017م في المحاضرات والدروس التوعوية وكذلك الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة، وهذا بسبب ظروف العمل أي انشغالهم بنشاطات أخرى غير تحسيسية، بينما النشاطات المنظمة بالشراكة مع الغير تقريبا هي نفسها مقارنة بالسنتين، أما الحصص الإذاعية التي نظمها أمن الولاية بالشراكة مع المجتمع المدني قد شهدت ارتفاعا كبيرا، وهنا تتضح أهمية ودور الأمن الحضري في مكافحة الجريمة من خلال هذه النشاطات التوعوية ويتبين لنا أهمية وفاعلية التعاون والمشاركة المجتمعية لمساندة الأمن الحضري في مكافحة الجريمة، فرجال الأمن لا يمكن لهم التصدي للجريمة لأنه من الصعب التحكم فيها خاصة في الوسط الحضري دون مساندة المجتمع المدني بمؤسساته الاجتماعية.

د / الاحصائيات المتعلقة بمكافحة الجرائم لسنتي 2018/2017 م .

الجدول رقم: 11/ يمثل طبيعة الجرائم وعدد القضايا المسجلة خلال 2018/2017.

طبيعة الجرائم	عدد القضايا المسجلة خلال سنة 2017	عدد القضايا المسجلة خلال سنة 2017
ضد الأفراد	2804	3053
ضد الأموال والممتلكات	2984	3236
ضد النقي العمومي	347	462
الجرائم الماسة بالأسرة والأدب العامة	168	174
الجرائم الاقتصادية والمالية	210	306
جرائم المغدرات	269	456
الجرائم الالكترونية	63	72
المجموع	6845	7759

المصدر: مصلحة الشرطة القضائية لأمن ولاية باتنة

الجدول أعلاه يبين طبيعة الجرائم وعدد القضايا المسجلة خلال سنتي 2018/2017 م، ومن خلال البيانات نلاحظ ارتفاع الجرائم خلال سنة 2018م مقارنة بسنة 2017م ويعود هذا إلى الطبيعة المعقدة لظاهرة الجريمة التي يصعب التحكم فيها نظرا لتعدد الوسط الحضري بسبب الحجم السكاني الكبير في مدينة باتنة واختلاف الثقافات ومستويات الدخل وظروف المعيشة وتفكك الروابط والعلاقات القربانية وسيادة المصالح والمنفعة الخاصة وانتشار الأنانية، وارتفاع الجرائم في سنة 2018م لا ينقص من قيمة وكفاءة أجهزة الشرطة إنما يعكس مدى غياب الوعي بأهمية الأمن والاستقرار داخل المدينة، وأيضا انتشار الكثير من المشكلات التي تؤدي إلى الانحراف وارتكاب الجرائم. من خلال الاحصائيات يتبين لنا أن أجهزة الشرطة لها أهمية ودور كبيرين في مكافحة الجرائم فهي تقوم بدورين أساسيين الوقائي والردعي من خلال النشاطات التي تقوم بها، ويتضح دورها بدءا من تواجد رجال الشرطة في أماكن مختلفة بزيهم الرسمي يجعل المجرم يمتنع عن ارتكاب الجريمة في تلك الأماكن، فهي تمتاز بالكفاءة في توفير الأمن والاستقرار بفضل الدور التحسيسي والتوعوي التي

تسعى من خلاله إلى التصدي لظاهرة الجرائم، ولكن تبقى ظاهرة الجريمة من أعقد الظواهر في الوسط الحضري اللامتجانس نتيجة التحضر السريع الغير متحكم فيه، وارتفاع حجم السكان بما لا يتوافق مع تخطيط المدينة في مختلف مجالاته، وبازدياد تعقد الحياة أصبحت العلاقات تتميز بالسطحية وهذا ما يعطي فرصا كثيرة لانتشار الجرائم في الوسط الحضري وأيضا اللامسؤولية التي يتصف بها أفراد المجتمع بسبب عدم الإبلاغ عن الجرائم وعدم التدخل لحل النزاعات والخوف من المجرمين، وخير مثال على ذلك : مشاهدة شخص يعتدي على شخص آخر دون التدخل لفك النزاعات أو سرقة شخص دون الإبلاغ عنه وغيرها. لهذا يزداد الاجرام شيئا فشيئا.

ومع تطور التكنولوجيا حدثت أزمة في القيم العربية الإسلامية، ونجد أن أسباب الجريمة تعود إلى الفقر والبطالة وأزمة السكن، فقد تخفق بعض الأسر في توفير متطلبات المعيشة، وتوفر أسباب التنشئة للرعاية السليمة، ولكن في وقتنا الحالي إلى جانب هذه العوامل نجد أن مرتكبي الجرائم من عائلات غنية تتوفر لهم كل شروط الحياة لكنهم يسلكون سلوكا إجراميا، بالرغم من أن معظم الأسر أعطت اهتمامها لمراقبة الأطفال داخل البيت أو خارجه لكنهم لم يستطيعوا التحكم في سلوكياتهم الانحرافية رغم التوجيه المستمر لهم.

والخلل هنا يعود إلى غياب الوازع الديني في مجتمع المدينة، وهذا بسبب التفتح على العالم الخارجي وبسبب مواقع التواصل الاجتماعي التي أحدثت ضجة كبيرة، مما أدى إلى تجاهل المرجعية الدينية كعامل ضبط للسلوك الإنساني رغم التعليم السائد إلا أن الأخلاق تكاد تنعدم بسبب امتزاج الثقافات، وانتشار الأنانية واللامبالاة وحب النفس وغياب الضمير الجمعي وانتشار ظاهرة الحسد والغيرة وغيرها من الظواهر التي تخل بتماسك المجتمعات وأصبح الناس لا يأمرؤن بالمعروف ولا ينهون عن المنكر بسبب الخوف من المجرمين.

ولهذا نقول رغم الدور الكبير للشرطة في مكافحة الجريمة إلا أنه لا يكفي ويحتاج إلى دعم ومساندة من طرف أفراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية بدءا بالأسرة التي تعتبر اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات وأيضا المساجد والمدارس القرآنية والتربوية والجامعات وحتى الجمعيات من خلال الأعمال التطوعية من أجل محاربة السلوك الإجرامي، بشكل دائم ويجب التركيز على الجانب الديني والتوجيه الأخلاقي من أجل النهوض بالمجتمعات والتخفيف من ظاهرة الجريمة، كما أن ارتفاع الجرائم ليس بسبب عدم كفاءة الشرطة بل يعود إلى أفراد المجتمع المدني في حد ذاته وغياب الوعي بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل مجتمع مدينة باتنة.

خاتمة:

الكثير من المجتمعات تعاني من ظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها، وهذا ما ينعكس سلبا على مختلف جوانب الحياة، وتعود أسباب الجريمة إلى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وببيولوجية

وثقافية، ومن بينها مدينة باتنة التي لا تخلو من هذه الظاهرة، وهذا يعود لعوامل كثيرة مذكورة سابقا كتعقد هذا الوسط ونقص الوعي وغياب الوازع الديني وغيرها، ولهذا يجب على كل أفراد المجتمع التعامل مع الشرطة وكل أسلاك الأمن لمكافحة الجريمة خدمة للأمن والاستقرار لاسيما في المجتمعات الحضرية الكبيرة التي تكون فيها نسب الاجرام مرتفعة، وللتخفيف من ظاهرة الجريمة لابد من العمل وتكثيف الجهود من أجل الوقاية من حدوثها، من خلال مختلف النشاطات التوعوية بدءا من الأسرة التي هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع والمؤسسات الاجتماعية مع الاعتماد على الجانب الديني الذي يعتبر الركيزة الأساسية للحفاظ على القيم الإسلامية.

ومن أهم **النتائج** التي توصلت إليها الدراسة أن:

- جهاز الشرطة في مدينة باتنة له دور مهم في مكافحة الجريمة وقائيا وردعيا من خلال تدخلاته المستمرة.

- جهاز الشرطة لا يستطيع الحد من الجريمة دون مساندة أفراد المجتمع، وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية، ووسائل الإعلام والاتصال.

- ضرورة التبليغ عن الجريمة.

ومن **التوصيات والاقتراحات** التي توصلت إليها الدراسة:

- فتح أبواب التواصل بين الباحثين ورجال الأمن حول قضايا التي تمس بأمن المجتمعات.

- تكثيف البرامج والأساليب الوقائية والعمليات التوعوية لمكافحة الجريمة.

- دراسة خصائص المدينة ديموغرافيا وجغرافيا من أجل إعداد خارطة للجريمة.

- تكثيف الدراسات العلمية حول موضوع الجريمة وكل ما يتعلق بالأمن والاستقرار

- الشراكة المجتمعية مع رجال الأمن لمكافحة الجريمة.

- تكثيف التكوينات في المجال الديني وغرس قيم الدينية كالتعاون لإحياء الضمير الجمعي بين أفراد المجتمع.

- قيام المؤسسات الاجتماعية بأدوارها ضد مكافحة الانحراف والسلوك الاجرامي.

- الاهتمام بالتخطيط للمدن في مختلف المجالات.

قائمة المراجع:

المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير لمجموع بلديات باتنة، المرحلة النهائية. (2016).

إبراهيم شريف عبد العزيز شريف. (2017). التواصل الاجتماعي والممارسة السياسية للشباب

الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم. (2017). *ديناميات الانحراف والجريمة بين التحليل والمواجهة*، المكتب الجامعي الحديث.
- أحمد عبد اللطيف الفقى. (2003). *الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة سلسلة حقوق ضحايا الجريمة* القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2005). *علم الاجتماع الجنائي*. شارع سوتير: المكتب الجامعي الحديث.
- رحاب مختار. (2015). *المدينة الصحراوية الجزائرية وتأثير التغيرات على الهوية والذاكرة الحضرية*. جامعة المسيلة.
- سامية حسن الساعاتي. (1983). *الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي* (الإصدار ط2). بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- طلعت إبراهيم لطفي. (2008). *دراسات في علم الاجتماع الجنائي*، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- مصالح الصالح. (2002). *التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة دراسات في علم الاجتماع الجنائي* عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- معمر نواف الهوارنة. (2018). *عالم المخدرات والجريمة بين الوقاية والعلاج* دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة.
- منال محمد عباس. (2016). *الانحراف والجريمة في عالم متغير*. دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع.
- منصور رحمانى. (2006). *علم الإجرام والسياسة الجنائية*. دار العلوم للنشر.
- نصر الدين بوسماحة. (2008). *حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الاسكندرية: دار الفكر الجامعي الأزاريطة*.
- المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية باتنة
- مصلحة الشرطة القضائية لأمن ولاية باتنة.
- خلية الإعلام والاتصال والعلاقات العامة بأمن ولاية باتنة.

References List:

The Master Plan for Planning and Urban Development of the Municipalities of Batna, Final Phase. (2016).

Sherif, I. S. A. (2017). *Social communication and political practice of youth* (1st ed.).

Alexandria: Dar Al-Wafa for Printing and Publishing.

Ibrahim, A. A. A.-M. (2017). *Dynamics of deviation and crime: Analysis and confrontation* (1st ed.). Modern University Office.

Al-Fiqi, A. A. (2003). *Police and the rights of crime victims* (Crime Victims' Rights Series) (1st ed.). Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.

Rashwan, H. A. A. (2005). *Criminal sociology*. Soter Street: Modern University Office.

Mokhtar, R. (2015). *The Algerian desert city and the impact of changes on urban identity and memory*. University of M'Sila.

Al-Saati, S. H. (1983). *Crime and society: Studies in criminal sociology* (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing.

Lotfi, T. I. (2008). *Studies in criminal sociology* (1st ed.). Cairo: Dar Gharib for Printing, Publishing, and Distribution.

Al-Saleh, M. (2002). *Social change and the phenomenon of crime: Studies in criminal sociology* (1st ed.). Amman: Al-Warraq for Publishing and Distribution.

Al-Hawarna, M. N. (2018). *The world of drugs and crime: Between prevention and treatment* (Ed. D, No.). Damascus: Syrian General Authority for Books, Ministry of Culture.

Abbas, M. M. (2016). *Deviation and crime in a changing world* (Ed. D, No.). Dar Al-Ma'arifa Al-Jami'iyya for Printing, Publishing, and Distribution.

Rahmani, M. (2006). *Criminology and criminal policy*. Dar Al-Uloom for Publishing.

Bousmaha, N. E. (2008). *The rights of victims of international crimes in light of legal provisions* (1st ed.). Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Azarita.

Provincial Department of Public Security at Batna Police Headquarters.

Judicial Police Department of Batna Police Headquarters.

Media, Communication, and Public Relations Unit at Batna Police Headquarters.